

تحليل ملاءمة مخرجات نظام التعليم المتوسط مع احتياجات سوق العمل في الأردن
(حالة دراسية: إقليم الجنوب)

Analyze the Adequacy of the Intermediate Education System Outputs with the Requirements of Labor Market in Jordan (Case Study: Southern Region)

جهاد أبو السندس

Jihad Abu-Al Sondos

قسم الاقتصاد والعلوم المالية، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

بريد الكتروني: sondos_jih@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠١٢/١/٢٢)، تاريخ القبول: (٢٠١٣/٣/١٧)

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل مدى مواءمة مخرجات نظام التعليم المتوسط مع احتياجات سوق العمل في محافظات إقليم جنوب الأردن، والتعرف على تخصصات البرامج التعليمية، وتوزيع أعداد الطلبة المسجلين فيها على مستوى المحافظة، وتوزيع أعداد المشتغلين والمتعطلين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط. واستُخدم اختبار مربع كاي (χ^2) Chi-Test Square في اختبار فرضيات الدراسة بإتباع خطوات اختبار الفروق بين التوزيع النسبي للمشتغلين مع التوزيع النسبي للطلبة المسجلين، وبين التوزيع النسبي للمشتغلين والتوزيع النسبي للمتغطلين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة في إقليم جنوب الأردن، وكانت أهم النتائج أن نسبة الطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط من الذكور ٣٩,٧% ومن الإناث ٦٠,٣%، وأن أعلى نسبة إناث في محافظة الكرك ٢٣,٢%، وأعلى نسبة ذكور في محافظة العقبة نحو ١٨,٨%. كما إن ٥٠,٦% من مجمل الطلبة المسجلين هم في البرنامج التجاري، ويليئه البرنامج التربوي بنسبة ٢١,٢%، ثم البرنامج الصحي بنسبة ١٥,٦%، والبرنامج الخدمي (السياحي) ٥,٥%، والبرنامج الصناعي ٣,٦%، والبرنامج الزراعي ١,١%، وبرنامج العلوم والحاسوب ٢,٣%. كما دللت النتائج على وجود فجوة مواءمة كبيرة نسبياً بين مخرجات نظام التعليم المتوسط وإحتياجات سوق العمل المحلي لإقليم جنوب الأردن. وأوصت الدراسة على ضرورة الربط بين مخرجات نظام التعليم المتوسط واحتياجات سوق العمل المحلي في إقليم جنوب الأردن، وذلك بإشراك ممثلين عن القطاعين الحكومي والخاص كأعضاء في لجان إستشارية متخصصة لتطوير تخصصات البرامج التعليمية وبإشراف جامعة البلقاء التطبيقية.

الكلمات الدالة: مواءمة، سوق عمل، برنامج تعليمي، خريج دبلوم متوسط، مشتغل، متعطل عن العمل.

Abstract

The study aims at analyzing the adequacy of the Intermediate education system outputs with the labor market needs in the Southern region of Jordan, identify the disciplines of educational programs, distribution of the students enrolled in these disciplines, and distribution of employed and unemployed of the diploma graduates. The study used Chi-Square Tests to test the study hypotheses through applying the steps of testing the differences between the relative distributions of employed with proportional distribution of students enrolled, and the relative distribution of employed workers and the relative distribution of the unemployed of diploma graduates according to disciplines and governorate in the Southern of Jordan. The most important results showed that the ratio of enrolled students in the intermediate colleges was 39.7% male and 60.3% female, the highest ratio of females found in Karak governorate 23.2%, and the highest ratio of males in the governorate of Aqaba at about 18.8%. The study also showed that 50.6% of the total enrolled students were at the educational program of commerce, followed by 21.2% at educational program, health program 15.6%, services and tourism programs 5.5%, Industrial program 3.6%, agricultural program 1.1%, and science and computer program 2.3%. The results also indicated a presence of a relatively large adequacy gap between the outputs of the intermediate education system and the needs of the local labor market in the Southern region of Jordan. The study recommended the necessity link between the graduates from intermediate education colleges of diploma with the needs of the local labor market through involving representatives from the public and private sectors to form Program Advisory Committees to develop specialized educational programs under the supervision of Al Balqa Applied University.

Key Words: Adequacy, Labor market, Educational Program, Diploma Graduate, Employed, Unemployed.

أولاً: الاطار العام للدراسة

المقدمة

يعاني الإقتصاد العالمي في وقتنا الحاضر من أزمة مالية كبيرة، وتظهر انعكاساتها السلبية على إقتصاديات البلدان النامية ومنها الأردن، والتي أدت إلى إنخفاض مجمل الناتج المحلي وتقليل حجم فرص العمل المستحدثة، وتراكم معدلات البطالة. ومن ناحية أخرى، نجد أن مخرجات نظام التعليم المتوسط في مختلف تخصصات برامج التعليم لا تتلاءم مع إحتياجات سوق العمل الفعلية، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بين صفوف خريجي الدبلوم المتوسط، وخاصة في إقليم جنوب الأردن، والذي يعدُّ الأكثر معاناة من مشكلة البطالة، وربما يعود سبب ذلك إلى إنخفاض حجم الإستثمارات التنموية في هذا الإقليم مقارنة بباقي أقاليم الأردن، (مديرية الاحصاءات الاقتصادية، ٢٠١٢، ص١٦).

تكمن مشكلة سوق العمل الأردني في ضعف ملائمة المهارات والكفايات المهنية، التي تحتاجها وظائف العمل المستحدثة والمؤهلات التعليمية للقوى العاملة، وإن أعداد خريجي البكالوريوس من الاختصاصين تزيد كثيراً عن أعداد خريجي الدبلوم المتوسط من التقنيين، وهذه حقيقة يتميز بها السلم المهني لتوزيع القوى العاملة في الإقتصاد الأردني. إذ تفرض حالة ضعف ملائمة مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل المحلي على مؤسسات نظم التعليم بمستوياته المختلفة ضرورة تطوير برامجها التعليمية لتكون مخرجاتها أكثر قدرة في الحصول على الوظيفة الملائمة وبالإجر المناسب (Anthony Smith, 2012, p8).

يكون تطوير محتوى أي برنامج تعليمي من خلال تحليل متطلبات عملية الانتاج والاساليب المستخدمة من المهارات الفنية اللازم توافرها في الخريجين لملائمتها مع إحتياجات وظائفهم في مختلف المهن والأعمال في سوق العمل، ويمكن معرفة وتقييم إحتياجات سوق العمل من خلال السؤال المباشر إلى أصحاب العمل عن نوعية وكمية ومستوى المهارات الوظيفية المطلوب توافرها في الخريجين (Enric, Carne and Esperanca. 2010. P27).

يشكل التعليم العمود الفقري لعملية التنمية المستدامة في أي مجتمع، وبخاصة نظام التعليم المتوسط، إذ تمثل مخرجاته أهم المستويات المهنية في سوق العمل من مختلف التخصصات التقنية والفنية، وإن سياسة الموازنة بين مخرجات نظام التعليم المتوسط وإحتياجات سوق العمل الفعلية ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار في الخطة الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم المتوسط. ومن ناحية أخرى يمكن تحديد الكفايات المهنية من المهارات المطلوبة في الخريج للحصول عليها، ومقارنتها مع مستوى ما يحصل عليه من كفايات مهنية في المهارات خلال فترة دراسته (Olga Rastrigina.2008. P5).

يتميز إقليم جنوب الأردن بتنوع موارده الطبيعية، التي قامت عليها مجموعة المشاريع الصناعية الكبرى مثل صناعة الأسمنت والفوسفات والبوتاس والزجاج والأسمدة والصخر الزيتي وغيرها، والإقليم غني بنشاطه الزراعي، الذي يعتمد على الأمطار والزرعات المروية

بمساحات واسعة، بالإضافة إلى المعطيات السياحية، التي تنتشر في أنحاء محافظات الإقليم، التي تشكل عناصر جذب للسياح من مختلف مناطق العالم، الأمر الذي يجعل السياحة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية فيه، إلى جانب ذلك هناك ميناء العقبة الذي يلعب دوراً رئيساً في تقديم العديد من خدمات تنشيط حركة التجارة والنقل والترانزيت عبر الإقليم وبعض الدول العربية المجاورة. حيث يزداد الطلب على العمل كلما زاد حجم الاستثمارات، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الانتاج، أي زيادة معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة من مخرجات التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن، (مدحت القرشي، ٢٠٠٧، ص ٤٩).

يجب ان تكون الروابط بين نظم التعليم وسوق العمل في أي بلد قوية، لأن تحليل جانب العرض يجب أن يُستكمل مع تحليل جانب الطلب، فإذا كان التعليم يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، فإن السياسات التعليمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار جانبي العرض من مخرجات التعليم (الجودة والكفاءة) والطلب على التعليم (سياسات سوق العمل، وسياسات غير العمل، التي تؤثر على سوق العمل)، والتي منها سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتطور التكنولوجي.

إن غياب تكامل القطاعات الانتاجية المختلفة مع سياسات التعليم، ستكون نتيجة الروابط بين سياسات سوق العمل وسياسات غير العمل هي عدم التوافق بين خصائص مخرجات التعليم والمهارات المهنية المطلوبة، (Tazeen Fasih, 2008, p4).

إن توفر البيانات حول فلسفة التعليم التقني على المستوى الوطني أو على مستوى الأقليم تساعد في تحليل حجم خصائص العمل التقني، وتحديد مستوى التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، وتقدير صافي تدفقات مخرجات التعليم التقني المطلوبة في المستقبل، ولكن ما هو قائم حالياً يبدو أنه لا يتماشى مع الواقع العملي لهذه الفلسفة، (Richard Froeschle, 2010, P14).

يوجد في إقليم جنوب الأردن اربع جامعات وهي: جامعة مؤتة في محافظة الكرك، وجامعة الحسين بن طلال في محافظة معان، وجامعه الطفيلة التقنيه في محافظة الطفيلة، وفرع الجامعة الأردنية في محافظة العقبة، بالإضافة إلى خمس كليات جامعية متوسطة، أربع منها تتبع لجامعة البلقاء التطبيقية وواحدة تتبع جامعة الطفيلة التقنية، وجميعها مؤسسات أكاديمية تتبع للقطاع العام الحكومي. علماً بأن هناك أكثر من ٢٠ جامعة وأكثر من ٣٠ كلية مجتمع متوسطة تتبع للقطاع الخاص، وتتوزع على محافظات إقليمي وسط وشمال الأردن. وتلقي الورقة في البنود البحثية اللائحة الضوء على كمية ونوعية مخرجات نظام التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن، وذلك حسب برامج وتخصصات التعليم المتوسط، وتوزيع أعداد الطلبة المسجلين فيها على مستوى المحافظة والاقليم ككل، وكذلك توزيع أعداد المشغولين والمتعطلين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط، وتحليل مدى ملاءمة مخرجات نظام التعليم المتوسط مع إحتياجات سوق العمل في إقليم جنوب الأردن.

مشكلة الدراسة

يعاني سوق العمل الأردني من وجود إختلال هيكلي في توازن جانبي الطلب والعرض، وينجم عن إستمرار هذه الحالة تفاقم مشكلة البطالة بشكل كبير بين صفوف الخريجين من مختلف المستويات التعليمية، وربما يعود سبب ذلك إلى ضعف ملاءمة خصائص المهن والوظائف المطلوبة في سوق العمل مع مؤهلات ومهارات مخرجات نظم التعليم والتدريب في الأردن، ويعدّ نظام التعليم المتوسط الأكثر أهمية في رفد سوق العمل الوطني بإحتياجاته من المهن والتخصصات التقنية المختلفة في حال واكبه الخصائص الوظيفية المطلوبة، وبما ينسجم مع التغيرات التقنية بإكساب الخريجين مهارات فنية ونتاجية تتوافق فعلياً مع الكفايات المهنية للوظائف المستحدثة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي سيقبل هذا من كلفة برامج إعادته التأهيل والتعليم والتدريب المستمر، والذي تتحمله بعض المؤسسات عند قيامها بتوظيف قوى عاملة جديدة من خريجي الدبلوم المتوسط.

تدور حول مشكلة الدراسة عدد من الاستفسارات والاسئلة، التي لم تتوفر إجابات وافية عنها، وتسعى إلى الاجابة عليها والاستفادة منها في معالجتها وتحليل جوانبها بشكل علمي للمساهمة في الحد من تفاقمها، والتي تتمثل بما يلي:

- ما مدى ملاءمة التوزيع النسبي للطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط مع التوزيع النسبي للمشتغلين والمتعطلين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة في إقليم جنوب الأردن؟
- ما هو إتجاه فجوة المواءمة بين التوزيع النسبي للمشتغلين والمتعطلين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط والطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة في إقليم جنوب الأردن؟
- ما هي البرامج التعليمية في كليات التعليم المتوسط، التي يعاني خريجوها من التعطل عن العمل في محافظات إقليم جنوب الأردن؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- التعرف على كليات التعليم المتوسط وبرامجها وتخصصاتها التعليمية في محافظات إقليم جنوب الأردن.
- التعرف على التوزيع النسبي لأعداد الطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط حسب المحافظة والجنس في إقليم جنوب الأردن.
- التعرف على التوزيع النسبي للمشتغلين من خريجي الدبلوم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة في إقليم جنوب الأردن.

- التعرف على التوزيع النسبي للمتطلين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة في إقليم جنوب الأردن
- مناقشة وتحليل أهم نتائج الدراسة، وإقتراح التوصيات ذات الصلة للمعنيين من المخططين ورأسمي السياسات التعليمية.

فرضيات الدراسة

تستند المنهجية البحثية للدراسة في إجابة أسئلتها وتحقيق أهدافها على نتائج تحليل واختبار فرضيتين رئيسيتين هما:

١. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع النسبي للمشتغلين من خريجي الدبلوم المتوسط مع التوزيع النسبي للطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة في إقليم جنوب الأردن.
٢. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع النسبي للمشتغلين مع التوزيع النسبي للمتطلين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة في إقليم جنوب الأردن.

منهجية الدراسة

اتبعت منهجية الدراسة الخطوات البحثية التالية:

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على المصادر الرسمية في توفير البيانات اللازمة، وكان من أهمها وحدة القبول والتسجيل في جامعة البلقاء التطبيقية، ودائرة الإحصاءات العامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، وكذلك الاعتماد على بعض الكتب والتقارير الإحصائية والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أسلوب تحليل البيانات

انتهجت الدراسة في تحليل بياناتها واختبار فرضياتها الأسلوبين التاليين:

- أ. الأسلوب الإحصائي الوصفي في تقدير المقاييس الإحصائية وتوزيع النسب المئوية وإعداد الجداول التكرارية البسيطة والمركبة وتمثيلها بالأشكال البيانية، والتي شملت متغيرات الطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط والمشتغلين والمتطلين عن العمل من حملة الدبلوم المتوسط في منطقة الدراسة، وتضم محافظات إقليم جنوب الأردن الأربعة وهي الكرك والطفيلة ومعان والعقبة، وتشكل مساحتها مجتمعة نسبة ٥٠% من مجمل المساحة، ونسبة ٩,٤% من مجمل السكان في الأردن، (وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي، ٢٠١٠، ص ٢٠).

ب. الأسلوب الإحصائي الاستدلالي في إختبار فرضيات الدراسة بإتباع خطوات إختبار الفروق بين التوزيع النسبي للمشتغلين من خريجي الدبلوم المتوسط مع التوزيع النسبي للطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط حسب البرنامج التعليمي للمحافظة وبين التوزيع النسبي للمشتغلين والتوزيع النسبي للمتغطين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة في إقليم جنوب الأردن، وذلك باستخدام إختبار مربع كاي (χ^2) Chi-Test Square بإعتبار أن التوزيع النسبي للطلبة المسجلين والمتغطين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة تمثل القيم المشاهدة، وأن التوزيع النسبي للمشتغلين حسب البرنامج التعليمي والمحافظة تمثل القيم المتوقعة، وكان إختبار الدلالة على وجود الفروق عند مستوى خطأ $(\alpha=5\%)$ فأقل أي عند مستوى ثقة $(1-\alpha) 95\%$ في تحديد القيمة الجدولية (الدرجة) عند درجة حرية (عدد الفئات- 1) ومقارنتها بالقيمة المحسوبة، وذلك لإتخاذ القرار بقبول الفرضية العدمية أو أن تقع القيمة خارج منطقة القبول بمعنى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

محددات الدراسة

لم تستخدم المسوح الميدانية المتعلقة بالعمالة والبطالة، التي تجريها دائرة الإحصاءات العامة التصنيف نفسه لمسميات نظام التعليم المتوسط للبرامج التعليمية والتخصصات الرئيسية والدقيقة في عرضها لنتائج التوزيع النسبي من خريجي الدبلوم المتوسط حسب التخصص العلمي والنشاط الاقتصادي للمشتغلين وحسب التخصص العلمي للمتغطين عن العمل في محافظات إقليم جنوب الأردن. إن ما تصدره دائرة الإحصاءات العامة كمصدر رئيسي للبيانات يختلف عن التصنيف الدقيق لمسميات التخصصات الأكاديمية الرئيسية والفرعية في الجامعات وكليات التعليم المتوسط، مما يصعب عملية تحليل مدى ملاءمة مخرجات التعليم المتوسط مع احتياجات سوق العمل في الأردن. كما يوجد نقص في بعض البيانات التفصيلية للتخصصات التعليمية حسب الخصائص المهنية للأنشطة الاقتصادية، وتقديرات الطلب من خلال حجم فرص العمل المستحدثة على مستوى الدبلوم المتوسط والمحافظة والنشاط الاقتصادي وقطاع العمل من جهة، وكذلك لم تتوافق بداية المدة الزمنية للسنة الواحدة لبيانات المشتغلين والمتغطين من شهر كانون أول حتى نهاية العام نفسه مع بداية السنة الدراسية لبيانات الطلبة المسجلين من بداية شهر أيلول من العام الحالي وحتى نهاية شهر أب من العام اللاحق.

الدراسات السابقة

زاد الاهتمام مؤخراً بدراسة العلاقة بين قوى العرض والطلب في سوق العمل، وتحليل خصائص ومؤهلات ومهارات الموارد البشرية من قبل العديد من المؤسسات الأكاديمية الخاصة والرسمية على حد سواء، وتجلى الإهتمام الرسمي في المجال هذا بإنشاء مراكز تدريب وإعادة تأهيل متخصصة في تطوير الموارد البشرية، ومواكبتها مع المتطلبات التقنية للمهن والاعمال في سوق العمل على المستويين الوطني والعربي، وهو جزء متمم لعملية تطوير المناهج والبرامج والتخصصات التقنية في كليات التعليم المتوسط لتنسجم مع إحتياجات الوظائف

المستحدثة من المهارات والكفايات المهنية في الخصائص المؤهلة لخريجها. ويعتبر المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية من أكثر الجهات في الأردن اهتماماً بموضوع تحقيق المواءمة بين مخرجات نظم التعليم المختلفة مع احتياجات سوق العمل، وكما كان له الفضل في نشر العديد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال. وكان من أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع هذا على النحو التالي:

أ. دراسة خصائص سوق العمل الأردني، (١٩٩٩)

قام الباحث تيسير النهار بنشر هذه الدراسة ضمن سلسلة منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، وتناولت بالوصف والتحليل أعداد القوى العاملة الأردنية، وحجم ونوع الطلب عليها، وكذلك حجم البطالة والفائض حسب المستوى التعليمي والتخصص، ثم استعرضت آليات المواءمة بين نوعية التخصص، وحاجات سوق العمل الأردني.

وأوصت بأن يتم تحديد فائض العرض من مخرجات التعليم في التخصصات والمستويات التعليمية، التي ترتفع بين صفوف خريجها نسب التعطل عن العمل، وأن يتم تقليص معدلات القبول بها وتجميد أو إلغاء القبول ببعض التخصصات المشبعة.

ب. دراسة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الأردني، (٢٠٠١)

قدم الباحثان البطيخي وأبو تايه الدراسة إلى المؤتمر الثاني لجمعية رجال الأعمال الأردنية، وركزت على وصف فعاليات سوق العمل الأردني، ومخرجات التعليم العالي من القوى البشرية المؤهلة، وتحليل مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي من الموارد البشرية، ومؤشرات سوق العمل الأردني، من خلال تحديد مدى تأثير الزيادة في مخرجات التعليم العالي على زيادة معدلات البطالة في سوق العمل أم لا، وتوصلت إلى أن مخرجات التعليم العالي من بعض التخصصات لم تتواءم مع احتياجات سوق العمل الأردني، وأوصت بضرورة ربط التعليم بالفرص المستحدثة.

ج. دراسته مسح الموارد البشرية المتوفرة في المملكة وتلك التي تتطلبها عملية التنمية للسنوات القادمة، (٢٠٠٢):

نشرت هذه الدراسة من قبل المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، وعرضت مسحاً شاملاً للقوى العاملة الأردنية، وحددت خصائصها المهنية والتعليمية والقطاعية، بالإضافة لدراسة الإنتاجية المتوسطة في المؤسسات على المستوى القطاعي، وعلى مستوى الاقتصاد ككل، وقدرت قيمة الإنتاج الحالي، والمتوقع للمؤسسات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بعد تحديد الكيان القانوني لمليتها، وطبيعة أنشطتها الاقتصادية، إلى جانب ذلك تناولت بالتحليل احتياجات الاقتصاد الأردني من قوة العمل، حسب التخصص والمؤهلات العلمية، والمستويات المهنية، والنشاطات الاقتصادية.

د. التقرير التحليلي للنتائج السنوية لمسح العمالة والبطالة، (٢٠٠٨)

تضمن التقرير النتائج الرئيسية للجولات الأربع، التي غطت ٥٣ ألف أسرة على مستوى المملكة، وشملت منهجية المسح الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لقوه العمل، ومعدلات المشاركة ومستوياتها في سوق العمل الأردني، ومعدلات البطالة وأسبابها على مستوى المحافظة، وخصائصها التعليمية، والحالة الزوجية والعمر، وكانت أبرز نتائجه ما يلي:

- ان معدل المشاركة الاقتصادية ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر من حملة الدبلوم المتوسط بلغ ٥٥,٦% على مستوى المملكة، وبلغت على مستوى محافظات إقليم الجنوب نحو ٤٤,٦% في الكرك، و٤٠,٨% في الطفيلة، و٤١,٤ في معان، و٤٤,٣% في العقبة.
- معدلات البطالة من حملة الدبلوم المتوسط لمن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر كانت بنحو ١٢,٦% على مستوى المملكة، وبنحو ١٨,٢% في الكرك، و ١٦,٦% في الطفيلة، ونحو ٢١% في معان، ونحو ١٥,١% في العقبة.
- بلغت نسبة المشتغلين من حملة الدبلوم المتوسط من مجمل المشتغلين ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر ١١,٨% على مستوى المملكة، وفي الكرك ٤,٣%، والطفيلة ١,٤%، ومعان ١,٨%، وفي العقبة ٢,٢%، مما يدل على تدني نسبتهم من مجمل نسب المشتغلين في المستويات التعليمية الأخرى، وكان أغلبهم في المستوى التعليمي الثانوي فما دون بنسبة ٤٩,٥%، و٢٣,٨% من حملة البكالوريوس على مستوى الأردن.

هـ. نتائج مسح فرص العمل المستحدثة، (٢٠١٠)

غطى هذا المسح عينة من الأسر بلغ حجمها حوالي ٨٠ ألف أسرة بصورة تضمن التمثيل للمجتمع على مستوى المملكة والأقاليم والمحافظات. وهدف المسح إلى توفير بيانات إحصائية عن حجم فرص العمل الجديدة في سوق العمل الأردني، وتلك التي تم فقدها من فرص العمل، وتم إجراء المسح على فترتين للنصف الأول والنصف الثاني من العام ٢٠١٠، وغطت كامل السنة من ١/١/٢٠١٠ ولغاية ٣١/١٢/٢٠١٠، وأفاد في تقدير صافي فرص العمل المستحدثة وحركتها بين المحافظات، وأسباب ترك العمل، ومن أبرز نتائجه ما يلي:

- بلغ صافي فرص العمل المستحدثة ٦٦ ألف فرصة عمل، بإستحداث ١٢٠ ألف فرصة عمل جديدة وفقدان حوالي ٥٤ ألف فرصة عمل.
- استحدث القطاع العام ١٨ الف فرصة عمل جديدة، واستحدث القطاع الخاص ٤٨ ألف فرصة عمل جديدة.
- إن ٨٤% من صافي فرص العمل المستحدثة كانت للأردنيين، وإن ٣٧% منها كانت لسكان العاصمة، و٩% منها كانت لخريجي الدبلوم المتوسط.
- إن ٦٣% من صافي فرص العمل المستحدثة كانت للذكور مقابل ٣٧% للإناث.

- إن أكثر فرص العمل المستحدثة كانت في تخصصات الدبلوم المتوسط فأعلى في مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية والعلوم والرياضيات والحوسبة.

ثانياً: كليات وبرامج وتخصصات التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن

يتواجد في إقليم جنوب الأردن خمسة كليات تمنح درجة الدبلوم المتوسط، والذي يعادل ٧٢ ساعة معتمدة توزع على اربعة فصول بواقع فصلين في كل عام دراسي، وبإجتياز الطالب الإمتحان الشامل بنجاح يحصل على شهادة الدبلوم المتوسط، والذي تنفذه وحدة التقييم والإمتحانات في جامعة البلقاء التطبيقية بواقع دورتين في كل عام (شتوية وصيفية)، وتتبع اربع كليات منها جامعة البلقاء التطبيقية، فيما تتبع الكلية الخامسة جامعة الطفيلة التقنية، وجميعها هي كليات رسمية تتوزع على أربعة محافظات في إقليم جنوب الأردن، كما في الجدول (١).

جدول (١): توزيع كليات التعليم المتوسط في إقليم الجنوب حسب المحافظة والمستوى الأكاديمي.

المحافظة	المستوى الأكاديمي	الكلية
الكرك	تمنح درجة الدبلوم المتوسط في بعض التخصصات ودرجة البكالوريوس في تخصصات أخرى	كلية الكرك الجامعية
معان	تمنحان درجة الدبلوم المتوسط في جميع التخصصات التي تدرس فيها	كلية الشوبك كلية معان
العقبة	تمنح درجة الدبلوم المتوسط في بعض التخصصات ودرجة البكالوريوس في تخصصات أخرى	كلية العقبة الجامعية
الطفيلة	تمنح درجة الدبلوم المتوسط في جميع التخصصات التي تدرس فيها	كلية التقنية المتوسطة

الجدول: إعداد الباحث، والمصدر وحدة القبول والتسجيل، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

تقدم كليات التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن مجموعة من تخصصات حقول التعلم والمعرفة موزعة على سبعة برامج تعليمية، وهي البرنامج التربوي والبرنامج التجاري والبرنامج الزراعي والبرنامج الخدمي (السياحي) وبرنامج العلوم والحاسوب والبرنامج الصحي والبرنامج الصناعي. حيث تنفرد كلية الشوبك في محافظة معان بتدريس تخصصات البرنامج الزراعي، وتنفرد كلية العقبة بتدريس تخصصات البرنامج الخدمي (السياحي)، وتنفرد الكلية التقنية المتوسطة في محافظة الطفيلة بتخصصات البرنامج الصناعي، وبالمقابل نجد أن كلية الكرك هي الأكثر شمولاً لتخصصات البرنامج الصحي وتخصصات البرنامج التربوي، كما في الجدول (٢).

جدول (٢): توزيع تخصصات البرامج التعليمية في كليات التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن.

التقنية	العقبة	معان	الشوبك	الكرك	الكلية	تخصصات البرامج التعليمية /
						١- البرنامج التربوي
						التربية المهنية
						تربية الطفل
						المكتبات وتكنولوجيا التعليم
						التربية الخاصة
						الخدمة الاجتماعية
						الإقتصاد المنزلي
						٢- البرنامج التجاري
						المحاسبة
						العلوم المالية والمصرفية
						إدارة الأعمال
						إدارة المستودعات
						نظم المعلومات المحاسبية
						نظم المعلومات الإدارية
						السكرتاريا وأعمال المكاتب
						٣- البرنامج الزراعي
						الإنتاج النباتي
						الإنتاج الحيواني
						٤- البرنامج الخدمي (السياحي)
						الإدارة السياحية
						إدارة الفنادق
						٥- برنامج العلوم والحاسوب
						تكنولوجيا المعلومات
						تكنولوجيا الحاسوب
						٦- البرنامج الصحي
						التمريض المشارك
						السجل الطبي
						الصيدلة
						المختبرات الطبية

... تابع جدول رقم (٢)

التقنية	العقبة	معان	الشوبك	الكرك	الكلية	تخصصات البرامج التعليمية /
						السكرتارية الطبية
						مختبرات الاسنان
						٧- البرنامج الصناعي
						تكنولوجيا الإنتاج
						ميكانيك مركبات
						نظم التكييف والتبريد
						تمديدات كهربائية
						الهندسة المدنية
						المساحة
						هندسة الاتصالات

الجدول: إعداد الباحث، والمصدر وحدة القبول والتسجيل، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

تعني وجود التخصص في الكلية.

ثالثاً: تحليل إحصائية الطلبة المسجلين في برامج التعليم المتوسط في إقليم الجنوب

تشير بيانات الجدول (٣) إلى انخفاض مجمل أعداد الطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن من ٢٥٥٠ طالباً وطالبة خلال العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٤٣٥ طالباً وطالبة خلال العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩، وبنسبة ٤,٥%، وكان اتجاه الانخفاض في ثلاثة محافظات، وهي الكرك وبنسبة ٢٨,٦%، ومعان وبنسبة ٣٧,٥% والطفيلة بنسبة ٢٠,٨%، فيما كان الاتجاه بالزيادة في محافظة العقبة وبنسبة مرتفعة جداً وصلت لنحو ٢٥٨,٩%، وإن التغير الكبير في أعداد الطلبة المسجلين ربما يعود إلى اتجاه التغيير في وتيرة معدلات نمو الاستثمار والانتاج في بعض أنشطة القطاعات الاقتصادية، بحيث تم إنخفاضها في محافظات الطفيلة ومعان والكرك وزيادتها في محافظة العقبة، وكما يمكن تفسير سبب ذلك الانخفاض إلى تحول توجهات الطلبة من التسجيل في برامج الدبلوم المتوسط إلى برامج البكالوريوس، وخاصة بعد إنشاء جامعة الحسين بن طلال في محافظة معان، وإنشاء جامعة الطفيلة التقنية في محافظة الطفيلة.

جدول (٣): تطور أعداد الطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن.

الاتجاه % - / +	العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩		العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠		السنة المحافظة
	%	العدد	%	العدد	
٢٨,٦-	٣٤,٠	٨٢٨	٤٥,٥	١١٦٠	الكرك
٢٠,٨-	١٠,٥	٢٥٥	١٢,٦	٣٢٢	الطفيلة
٣٧,٥-	٢١,٥	٥٢٣	٣٢,٩	٨٣٧	معان
٢٥٨,٩+	٣٤,٠	٨٢٩	٩,١	٢٣١	العقبة
٤,٥-	١٠٠	٢٤٣٥	١٠٠	٢٥٥٠	المجموع

الجدول: إعداد الباحث، والمصدر وحدة القبول والتسجيل، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

فيما شكلت نسبة الطلبة الذكور في جميع كليات إقليم الجنوب ٣٩,٧% ونسبة الإناث ٦٠,٣% خلال العام الجامعي ٢٠١٠/٢٠٠٩، وكانت أعلى نسبة إناث في محافظة الكرك ٢٣,٢% من مجمل الطلبة المسجلين في كليات إقليم الجنوب، وتلتها بنسب متساوية تقريباً محافظات معان والعقبة بنحو ١٥,٩% و ١٥,٣% على التوالي، وكانت أقل نسبة للإناث في محافظة الطفيلة بنحو ٥,٩%. فيما كانت أعلى نسبة للطلبة الذكور في محافظة العقبة بنحو ١٨,٨%، وتلتها في محافظة الكرك بنسبة ١٠,٨%، و ثم في معان والطفيلة بنسب ٥,٦% و ٤,٥% على التوالي، كما هو واضح في الجدول (٤).

جدول (٤): توزيع طلبة التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن حسب الجنس لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

الكلية	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%
الكرك	٢٦٤	١٠,٨	٥٦٤	٢٣,٢	٨٢٨	٣٤,٠
الطفيلة	١١٠	٤,٥	١٤٥	٥,٩	٢٥٥	١٠,٥
معان	١٣٦	٥,٦	٣٨٧	١٥,٩	٥٢٣	٢١,٥
العقبة	٤٥٧	١٨,٨	٣٧٢	١٥,٣	٨٢٩	٣٤,٠
إقليم الجنوب	٩٦٧	٣٩,٧	١٤٦٨	٦٠,٣	٢٤٣٥	١٠٠

الجدول: إعداد الباحث، والمصدر وحدة القبول والتسجيل، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

كما يشير الجدول (٥) بأن ٥٠,٦% من مجمل الطلبة المسجلين في البرنامج التجاري، وأغلبهم في كليتي العقبة والكرك، ويليه البرنامج التربوي بنسبة ٢١,٢%، وأغلبهم في كليتي معان والكرك، ثم البرنامج الصحي بنسبة ١٥,٦%، وأغلبهم في كلية الكرك، ثم البرنامج الخدمي (السياحي) ٥,٥% وجميعهم في محافظة العقبة، ثم البرنامج الصناعي ٣,٦% وجميعهم

في محافظة الطفيلة، والبرنامج الزراعي ١,١% وجميعهم في محافظة معان، وأخيراً برنامج العلوم والحاسوب ٣,٢% في محافظتي العقبة والطفيلة.

جدول (٥): التوزيع النسبي للطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة خلال العام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

البرنامج التعليمي / المحافظة	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة	المجموع
البرنامج التربوي	٢٣١	٧	٢١١	٦٨	٥١٧
%	٩,٥	٠,٣	٨,٧	٢,٨	٢١,٢
البرنامج التجاري	٣٤٥	١٥٦	٢٣٢	٤٩٩	١٢٣٢
%	١٤,٢	٦,٤	٩,٥	٢٠,٥	٥٠,٦
البرنامج الزراعي	٠	٠	٢٦	٠	٢٦
%	٠,٠	٠,٠	١,١	٠,٠	١,١
البرنامج الخدمي (السياحي)	٠	٠	٠	١٣٥	١٣٥
%	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٥	٥,٥
برنامج العلوم والحاسوب	٠	٥	٠	٥٢	٥٧
%	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٢,١	٢,٣
البرنامج الصحي	٢٥٢	٠	٥٤	٧٥	٣٨١
%	١٠,٣	٠,٠	٢,٢	٣,١	١٥,٦
البرنامج الصناعي	٠	٨٧	٠	٠	٨٧
%	٠,٠	٣,٦	٠,٠	٠,٠	٣,٦
المجموع	٨٢٨	٢٥٥	٥٢٣	٨٢٩	٢٤٣٥
%	٣٤,٠	١٠,٥	٢١,٥	٣٤,٠	١٠٠,٠

الجدول: إعداد الباحث، والمصدر وحدة القبول والتسجيل، جامعة البلقاء التطبيقية.

كما يلاحظ بأن هناك تركيز مكاني في توزيع البرامج التعليمية بين المحافظات، وربما يكون ذلك على حساب إنتقال الطلبة من محافظة لأخرى في الإقليم للالتحاق بالتخصصات التي يحتاجها سوق العمل إن كان ذلك ميسراً لهم، وإن سهولة إنتقال الطلبة والأيدي العاملة بين المحافظات تساعد على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل على مستوى الإقليم ككل، وليس فقط على مستوى المحافظة الواحدة.

رابعاً: واقع القوى العاملة من خريجي الدبلوم المتوسط في محافظات إقليم جنوب الأردن

يعتمد حجم قوة العمل في أي بلد على فئة السكان النشيطين إقتصادياً، وكلما زادت نسبتهم كلما زادت نسبة المشاركة الاقتصادية لفئات المجتمع العاملة من السكان، وكلما إنخفض ما

يعرف بمعدل الإعالة أي إنخفاض نسبة السكان غير النشيطين إقتصادياً أي إنخفاض نسبة السكان غير المنتجين. وبالتالي نجد أنه كلما زاد معدل المشاركة الاقتصادية للسكان أدى إلى زيادة عرض العمل، وزيادة حجم الكمية المعروضة من الأيدي العاملة، (مدحت القريشي، ٢٠٠٧، ص ٩٨-٩٩).

حيث بلغ مجمل عدد السكان النشيطين إقتصادياً ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر في الأردن نحو ١٤١٢١٣٤ نسمة خلال العام ٢٠١٠، وتشكل حصة إقليم جنوب الأردن منهم ما نسبته ١٠,٧%، وبنحو ١٥٠٨٣٠ نسمة موزعين على محافظات الكرك ٦٥٦٤٩ نسمة والطفيلة ٢١٦٧٨ نسمة ومعان ٢٨٩٦٧ نسمة والعقبة ٣٤٥٣٦ نسمة، ومن ناحية أخرى نجد أن مجمل عدد السكان الأردنيين النشيطين إقتصادياً ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر من خريجي الدبلوم المتوسط في الأردن قد بلغ ١٥٣٨٢٦ نسمة خلال العام ٢٠١٠، (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١١، ص ٤-٦).

ويوضح الجدول (٦) أن مجمل عدد القوى العاملة (المشتغلين والمتعطلين) من خريجي الدبلوم المتوسط في إقليم جنوب الأردن قد بلغ ١٥١٥١ فرد خلال العام ٢٠١٠، وأن توزيعهم على المحافظات كان بنسبة ٤٤,٧% في محافظة الكرك، وبنسبة ٢٣,٦% في العقبة، وبنسبة ١٩,٥% في معان، وبنسبة ١٢,٢% في الطفيلة. فيما كان عدد المشتغلين منهم ١٢٧٠٠ فرد بنسبة ٨٣,٨%، وعدد المتعطلين عن العمل منهم ٢٤٥١ فرد بنسبة ١٦,٢%، علماً بأن إجمالي عدد المشتغلين الذكور من خريجي الدبلوم المتوسط ٨٨٣٥٠ مشتغل من إجمالي المشتغلين ١٠٣٣٠١٥ مشتغل في الأردن، وعدد المشتغلات من خريجات الدبلوم المتوسط ٤٥٢٦٨ مشتغلة من إجمالي عدد المشتغلات ٢٠٢٩٣٣ مشتغلة في الأردن، (مديرية الإحصاءات الإقتصادية، ٢٠١١، ص ١٢).

جدول (٦): توزيع القوى العاملة من حملة الدبلوم المتوسط في إقليم الجنوب خلال العام ٢٠١٠.

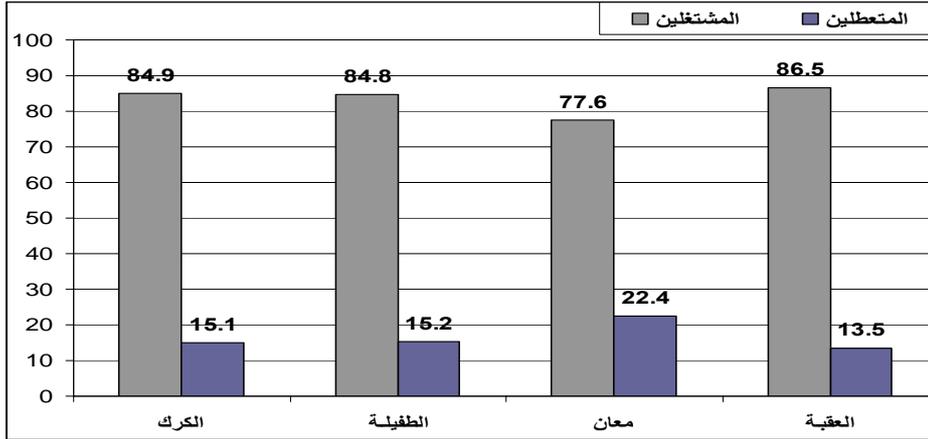
البيان	المشتغلين	%	المتعطلين	%	المجموع	%
الكرك	٥٧٥٠	٣٨,٠	١٠٢٥	٦,٨	٦٧٧٥	٤٤,٧
الطفيلة	١٥٦٢	١٠,٣	٢٨٠	١,٨	١٨٤٢	١٢,٢
معان	٢٢٩١	١٥,١	٦٦٣	٤,٤	٢٩٥٤	١٩,٥
العقبة	٣٠٩٧	٢٠,٤	٤٨٣	٣,٢	٣٥٨٠	٢٣,٦
مجموع	١٢٧٠٠	٨٣,٨	٢٤٥١	١٦,٢	١٥١٥١	١٠٠

الجدول: إعداد الباحث، المصدر دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن.

كما كانت نسبة المتعطلين عن العمل في أوساط خريجي الدبلوم المتوسط في الأردن نحو ١٤,١% مقابل نسبة المشتغلين ٨٥,٩% خلال العام ٢٠١١، ويعاني سوق العمل الأردني خلال العقدين الماضيين من البطالة ذات الصبغة الاختيارية السلوكية، (نبيل عماري، ٢٠١١، ص ٥-٥).

(١٢). كما بلغ إجمالي عدد المتعطلين الذكور من خريجي الدبلوم المتوسط ٦٩٢٧ من إجمالي عدد المتعطلين عن العمل ١١٩٨٣٨ في الأردن، وبلغ إجمالي عدد المتعطلات الإناث من خريجات الدبلوم المتوسط ١٣٢٩١ من إجمالي عدد المتعطلات عن العمل ٥٦٣٤٨ في الأردن، (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١١، ص ٢٣).

كما يوضح الشكل ١ توزيع نسب المشتغلين والمتعطلين عن العمل على مستوى المحافظة، حيث نجد أن أعلى نسبة للمتعطلين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط كانت في محافظة معان ٢٢,٤% وأقل نسبة في محافظة العقبة ١٣,٥%، وكانت بنسب متساوية تقريباً في محافظتي الكرك والطفيلة ١٥,١% و ١٥,٢% على التوالي.



شكل (١): توزيع القوى العاملة من خريجي الدبلوم المتوسط في إقليم جنوب الأردن خلال العام ٢٠١٠.

ويشير الجدول ٧ بأن ٥٣% من مجمل الإناث المشتغلات في إقليم جنوب الأردن هن في محافظة الكرك، وتلاها في محافظة معان بنسبة ١٩,٩% ثم محافظات العقبة والطفيلة بنسب ١٤,٥% و ١٢,٦% على التوالي، كما كانت أيضاً أعلى نسبة للمشتغلين الذكور في محافظة الكرك ٣٩,١% ومن ثم في العقبة ٣٢,٣% ومعان ١٦,٥% وأخيراً في محافظة الطفيلة ١٢,١%.

جدول (٧): توزيع المشتغلين من خريجي الدبلوم المتوسط حسب المحافظة والجنس خلال العام ٢٠١٠.

المحافظة	العدد		% النسبة أفقي		% النسبة عمودي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الكرك	٢٧٦٩	٢٩٨١	٤٨,٢	٥١,٨	٣٩,١	٥٣,٠
الطفيلة	٨٥٣	٧٠٩	٥٤,٦	٤٥,٤	١٢,١	١٢,٦
معان	١١٧١	١١٢٠	٥١,١	٤٨,٩	١٦,٥	١٩,٩
العقبة	٢٢٨٤	٨١٣	٧٣,٧	٢٦,٣	٣٢,٣	١٤,٥
المجموع	٧٠٧٦	٥٦٢٤	٥٥,٧	٤٤,٣	١٠٠	١٠٠

الجدول: إعداد الباحث، والمصدر دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن.

كما يلاحظ أن هناك تقارباً في فرص التشغيل بين الإناث والذكور بنسب ٤٤,٣% و ٥٥,٧% بالترتيب على مستوى الإقليم ككل، وأما على مستوى المحافظة كان هناك تباين نوعاً ما بين نسب التشغيل، ففي محافظة الكرك بلغت ٥١,٨% من الإناث و ٤٨,٢% من الذكور، وفي الطفيلة ٤٥,٤% من الإناث و ٥٤,٦% من الذكور، وفي معان ٤٨,٩% من الإناث و ٥١,١% من الذكور، إلا أن هذه النسب كانت متفاوتة بدرجة كبيرة في محافظة العقبة ٢٦,٣% من الإناث و ٧٣,٧% من الذكور، وربما لكون هذه المحافظة تشهد نمواً كبيراً في تنوع فرص جذب الإستثمارات وأنشطة المشاريع السياحية والخدمية والبحرية والتجارية وغيرها، مما أعطى هذا التنوع فرصة أكبر لخريجي الدبلوم المتوسط من الذكور في الحصول على وظائف لا تقبل بها الإناث، وخاصة في الأعمال السياحية في الفنادق والمنتجعات والمطاعم بسبب ثقافة العيب وقيم وعادات المجتمع، وكذلك تدني نسبة إقبالهن على الأعمال، التي تحتاج إلى جهد بدني في الموانئ والمصانع والإنشاءات السياحية وغيرها.

خامساً: تحليل مدى المواءمة بين مخرجات نظام التعليم المتوسط وإحتياجات سوق العمل في إقليم جنوب الأردن.

تتشترك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد نوعية وكمية مخرجات التعليم، ومن أهمها أسرة الفرد والمجتمع، وخصائص المدرسة، ومدة الخبرة لنظام التعليم، ونوع التعليم، وعدد سنوات الدراسة في التعليم الرسمي وغيرها، وتشكل هذه العوامل مجتمعة النتيجة التي يتوقع أن يحصل عليها الطالب خلال المرحلة التعليمية الأولى، وهي التي تمكنه من الالتحاق بالمستوى التعليمي الأعلى، وبالتالي تحقيق مستوى عالٍ في خصائص مخرجات التعليم، ومثال ذلك تحقيق مستوى عالٍ من المؤهلات والدرجات العلمية، وبما يُمكن الشخص من إمتلاك مستوى عالٍ من المعرفة والمهارات المفيدة في سياق العمل نفسه، فالمسار التعليمي التقني له تداعيات قوية للدخول إلى سوق العمل والمنافسة فيه، وهو ما يتحقق من نتائج تعليمية مهمة مثل المهارات المعرفية والتقنية والقيم والأخلاق المهنية، التي تساعد على إعداد أفراد يتمتعون

بصحة وقدرة عالية على الانتاج وتحقيق مستوى مقبول من الحياة الكريمة، ومع كل ذلك وبالرغم من وجود محددات هامة للنتائج المتوقعة في سوق العمل إلا أن الأفراد الذين لديهم قدرٌ كافٍ من التعليم والمهارات لديهم فرص أفضل وأكثر في الحصول على الوظيفة المناسبة، (Tazeen Fasih, 2008, p12).

إن تقدير حجم الطلب من الأيدي العاملة في سوق العمل لا يمثل نفس مشكلة تقدير حجم العرض من الأيدي العاملة، وذلك لأن الاستجابة تكون عادة من قبل جانب العرض بتوفير ما يحتاجه جانب الطلب، وبصفة عامة فإنه يسهل علينا إجراء تقدير لحاجة الطلب من المهن والوظائف المتوقعة، وذلك بإتباع إحدى الطريقتين الأولى تحديد حجم المهن والوظائف المتوقع إستحداثها الناتجة عن النمو في الاستثمار والإنتاج والاقتصاد، والثانية تحديد حجم المهن والوظائف المتوقع إستحداثها الناتجة عن الإحلال (دوران العمل)، وإن مثل هذه التقديرات هي في الواقع تشكل بدائل مختلفة للطلب الحقيقي عند الأجور السائدة والظروف الاقتصادية العامة، أما من الناحية النظرية نجد بأن الدور الكبير يكون إلى أصحاب العمل في تحقيق النمو في معدلات التوظيف وإستحداث فرص العمل، والتي منها يمكن تقدير فرص العمل الناجمة عن دوران العمل في الصناعة أو معدلات الانفصال أو ترك العمل، التي يمكن أن تتوفر من مصادر مختلفة، (Richard Froeschle, 2010, P9).

لذا تتطلب عملية تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم المتوسط واحتياجات سوق العمل في إقليم جنوب الأردن إلى مراجعة دقيقة وشاملة لكمية ونوعية وخصائص مخرجات التعليم المتمثل بجانب العرض في سوق العمل وتحديد مدى إستجابتها مع كمية ونوعية خصائص فرص العمل المستحدثة المتمثل بجانب الطلب في سوق العمل، وإن أهم المتغيرات البحثية الرئيسة المؤثرة على السمة العامة لواقع سوق العمل في إقليم جنوب الأردن هي على النحو التالي:

١. النشاط الإقتصادي

إن ٦٥% من خريجي الدبلوم المتوسط في إقليم جنوب الأردن يعملون في ثلاث قطاعات إقتصادية رئيسة تتبع في معظمها إلى القطاع الحكومي وهي: الإدارة العامة، والتعليم، والصحة والعمل الإجتماعي، حيث يقوم القطاع الحكومي بتشغيل ٨٥% من مجمل المشتغلات الإناث، وتشغيل ٤٧% من مجمل المشتغلين الذكور، حيث تتاح للذكور فرص وظيفية أكثر في القطاع الخاص. حيث يساهم القطاع الحكومي بشكل كبير جداً في توظيف خريجي الدبلوم المتوسط في محافظة الطفيلة بنسبة ٨١% من كلا الجنسين أي بواقع ٩٤% من مجمل الخريجات الإناث و ٦٩% من مجمل الخريجين الذكور، وربما يعود السبب لتدني الفرص الإستثمارية المتاحة في هذه المحافظة أمام القطاع الخاص، ومحدودية السوق الإقتصادي، إذا ما قورنت النسب نفسها في محافظة العقبة حيث يساهم القطاع الحكومي بتشغيل ما نسبته ٣٩% من كلا الجنسين وبواقع ٨٦% من الإناث و ٢٢% من الذكور، ويتميز خريجو الدبلوم المتوسط الذكور بقدرة أكبر من الإناث بالإنخراط في سوق العمل، والالتحاق بالوظائف المستحدثة، التي يوفرها القطاع الخاص.

كما نجد أن عدد فرص العمل المستحدثة في الأردن خلال العام ٢٠١٠، كانت للذكور من خريجي الدبلوم المتوسط ٥٩٩٣ فرصة عمل، وعدد الذين تركوا العمل ٢٦٠٩، وصافي عدد الوظائف المستحدثة لهم ٣٣٨٤، أما عدد فرص العمل المستحدثة للإناث من خريجات الدبلوم المتوسط ٤٠١٣ فرصة عمل، وعدد اللواتي تركن العمل ١٦٢١، وصافي عدد الوظائف المستحدثة لهن ٢٣٩٢، (مديرية المسوح الأسرية، ٢٠١٠، ص ٤٨ - ٤٩).

٢. السلم المهني

فاقتت زيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة من مشكلة البطالة بين صفوف خريجي الدبلوم المتوسط بسبب زيادة أعداد خريجي البكالوريوس خلال العقدين الماضيين، وكان لها آثار سلبية كبيرة أدت إلى تدني نسب تشغيل خريجي الدبلوم المتوسط، وتزامن ذلك مع قرار وزارة التربية والتعليم بوقف تشغيل المدرسين من خريجي الدبلوم المتوسط، مما كان له بالغ الأثر في تفاقم مشكلة البطالة بين صفوفهم، وصارت ظاهرة تنذر بالخطر على نظام التعليم المتوسط، والذي يفترض أن يشكل مستوى مهم جداً ضمن مستويات السلم المهني في سوق العمل الأردني، وذلك بإعتماد ما جاء في التصنيف المهني الدولي والعربي والوطني وتفصيلاته الفنية، وهو تغطية حاجته من خريجي الدبلوم التقني، وهؤلاء يقعون في فئة أعلى من خريجي مراكز التعليم والتدريب المهني (العمالة الماهرة في مستوى الثانوية العامة فما دون) وأقل من خريجي البكالوريوس (أصحاب الاختصاص).

حيث تسعى الدول العربية جاهدة إلى إعتماد ما جاءت به منظمة العمل العربية من التصنيف العربي المعياري للمهن كأداة ولغة موحدة في بناء قواعد بيانات لسوق العمل من حيث القوى العاملة (المشغلون والمتعطلون) بحسب المهن ومستوياتها، وفقاً للسلم الفني للمهارات الذي يضم خمسة مستويات مهنية وهي:

- الاختصاصي
- الفني (التقني)
- العامل المهني
- العامل الماهر
- العامل محدود المهارات

كما تحتاج عملية بناء قواعد البيانات في أسواق العمل توفير تصنيف عربي معياري للتعليم حتى تكون مرجعاً موحداً عند بناء قواعد بيانات التعليم من حيث التخصصات والمستويات التعليمية، وتشكل مخرجات النظم التعليمية الأكثر أهمية في تحديد جانب عرض القوى العاملة، وتيسير إجراءات الموازنة بين العرض والطلب، (منظمة العمل العربية. ٢٠١٠. ص ١٨).

أشارت بيانات ديوان الخدمة المدنية لعام ٢٠٠٩، بأن أعداد الطلبة الملتحقين في جميع مراحل نظم التعليم لمستويات الدبلوم المتوسط والبيكالوريوس فأعلى قد بلغ ٢٧٤٧١١ طالب، وتشكل نسبة الطلبة في مرحلة البكالوريوس ما يقارب ٨٢,١%، وفي مرحلة الدراسات العليا ٧,٢%، وفي مرحلة الدبلوم المتوسط ١٠,٧%، (٦,٣% إناث و٤,٤% ذكور)، كما أخذ اتجاه التعيينات من خريجي الدبلوم المتوسط في إقليم جنوب الأردن بالتراجع بشكل مستمر، حيث شكلت نسبة المتقدمين للتعيين من خريجي الدبلوم المتوسط ٣٠% من مجمل المتقدمين للتعيين من المستويات التعليمية الأخرى، فيما شكلت نسبة الذين تم تعيينهم من خريجي الدبلوم المتوسط ٢٠% من مجمل التعيينات في ديوان الخدمة المدنية (ديوان الخدمة المدنية، ٢٠٠٩، ص ١٠-١٤).

٣. تطوير البرامج التعليمية

تعتمد آلية تطوير برامج التعليم المتوسط على تلبية احتياجات إجتماعية Social Needs بدلاً من تلبية إحتياجات سوق العمل Labor Market Needs في إستحداث التخصصات التعليمية الجديدة، ومواءمة محتوياتها ووصف مفردات خططها الدراسية، وعليه فإنه بات من الضروري الانتقال من فلسفة التعليم النظري إلى فلسفة التعليم التطبيقي المبني على إدماج دور القطاع الخاص بإشرافه في عضوية لجان التخطيط والتطوير المستمر لبرامج التعليم المتوسط، والتي من أهمها لجنة البرامج الاستشارية (Program Advisory Committee (PAC، والتي يستند نشاطها في العادة على نتائج المسوح الميدانية المتخصصة في قياس مؤشرات أداء التعليم، والتي تعبر عن قناعات الطلبة والخريجين وأصحاب العمل في نظام التعليم المتوسط، وترتبط مع مؤشرات مواءمة مخرجاته مع متطلبات الكفايات المهنية في سوق العمل، (بوظانة، عبدالله . ٢٠٠١. ص ٧-١٢).

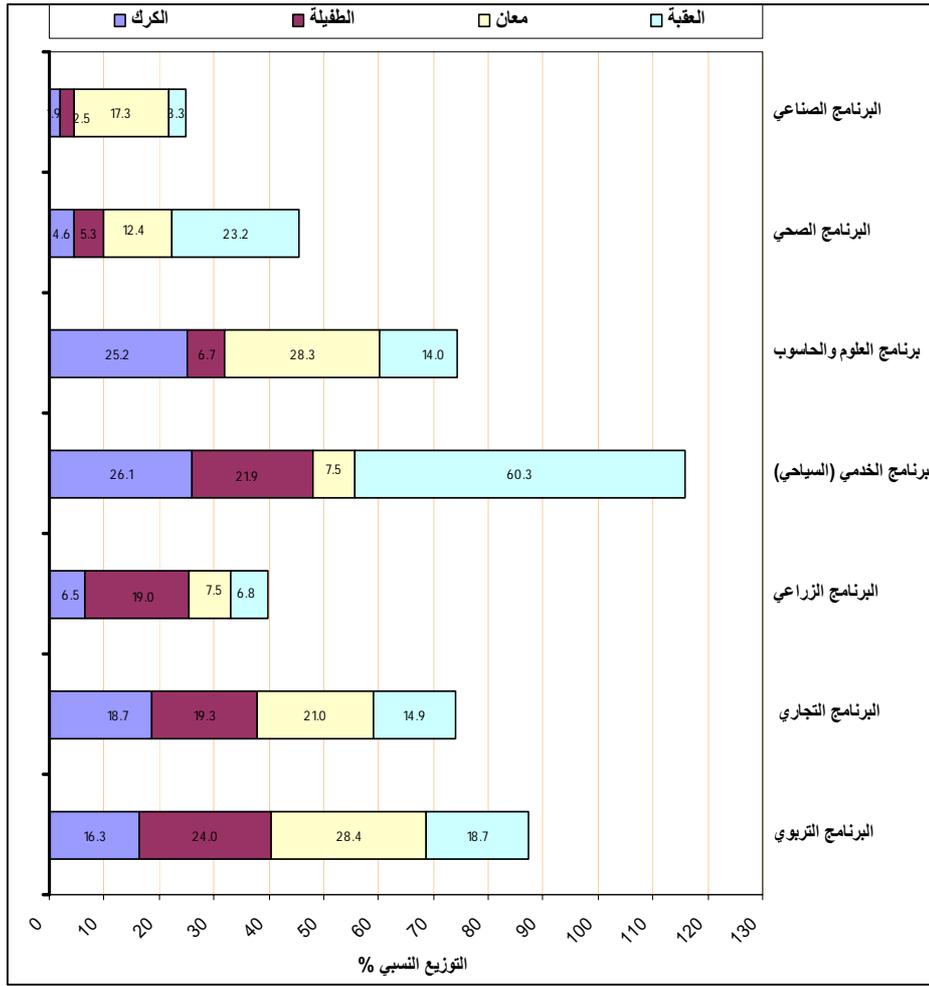
إن أكثر المبادرات أهمية في مواءمة مخرجات نظام التعليم المتوسط مع متطلبات سوق العمل، هي التي تركز على تحسين نوعية محتوى البرامج التعليمية، والتي تقوم على توفير ما يلزم من معلومات ذات علاقة بتطويرها، وتوفير فرص الدعم المتاحة في التأهيل وإعادة التدريب لضمان تحقيق توازن جانبي العرض والطلب في سوق العمل، (Olga Rastrigina, 2008, P3). وربما يعود سبب إرتفاع نسب المتعطلين عن العمل في بعض التخصصات التعليمية بشكل كبير إلى أن هدف إستحداثها كان بالفعل لتلبية حاجة إجتماعية لدى الكادر التعليمي في مؤسسة ما أو لقناعة الطلبة أنفسهم وذوهم، وليس لتلبية الطلب في سوق العمل أو لتلبية حاجة المشاريع والإستثمارات الجديدة من العمالة وفق تخصصات مهنية محددة Demand Driven Approach to Labor Market، (فرجاني، نادر ٢٠٠٥).

٤. إتجاه فجوة المواءمة في توازن سوق العمل حسب البرنامج التعليمي والمحافظة

يفيد التدقيق في تراكم أعداد المتعطلين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط على مستوى المحافظة في تقدير حجم مشكلة البطالة، والمساهمة الفعلية في وضع الحلول للحد من تفاقمها، وذلك بمراجعة التخصصات التعليمية المعتمدة في كليات التعليم المتوسط لمعرفة ما يلزم عمله

من استحداث أو إلغاء أو تجميد تلك التخصصات التعليمية. ومثال ذلك نجد، أن عدد المعينين في القطاع الحكومي من مجمل خريجي الدبلوم المتوسط في إقليم جنوب الأردن المتقدمين بطلبات توظيف إلى ديوان الخدمة المدنية خلال العام ٢٠١٠ قد بلغ ٥١٣ خريج من أصل ٥٨٩٦ شخص متقدم لوظيفة، وتشكل نسبتهم ٨,٧% فقط، كما نجد أن ٩٠,٢% من مجمل المتقدمين للتعيين من خريجي الدبلوم المتوسط هم من الإناث، وأن نسبة المعينين الذكور ٣٠,١% من مجمل الخريجين الذكور، مقابل نسبة المعينات الإناث ٦,٥% من مجمل الخريجات الإناث، (ديوان الخدمة المدنية، ٢٠١١، ص ٢٣).

ويوضح الشكل ٢ أن أعلى نسب بطالة كانت بين صفوف خريجي تخصصات برامج الدبلوم الخدمي (السياحي) وبشكل كبير في محافظة العقبة، وربما يعود السبب إلى زيادة أعداد خريجي البكالوريوس في تلك التخصصات، وإلى أن أعداد الخريجين في تلك التخصصات تفوق قدرة سوق العمل في العقبة على إستيعابهم، وخاصة بعد تراجع نمو الطلب على الخدمات السياحية وتراجع أعداد السياح الأجانب بسبب ما تشهده المنطقة من اضطرابات سياسية من حين لآخر، وكما يوجد ارتفاع كبير في نسب البطالة بين صفوف خريجي تخصصات البرنامج التربوي كما في محافظات معان والطفيلة ٢٨,٤% و ٢٤% على التوالي، وتخصصات البرنامج التجاري في جميع محافظات الأقليم.



شكل (٢): التوزيع النسبي للمتطلين عن العمل في اقليم جنوب الأردن حسب البرامج التعليمية والمحافظه.

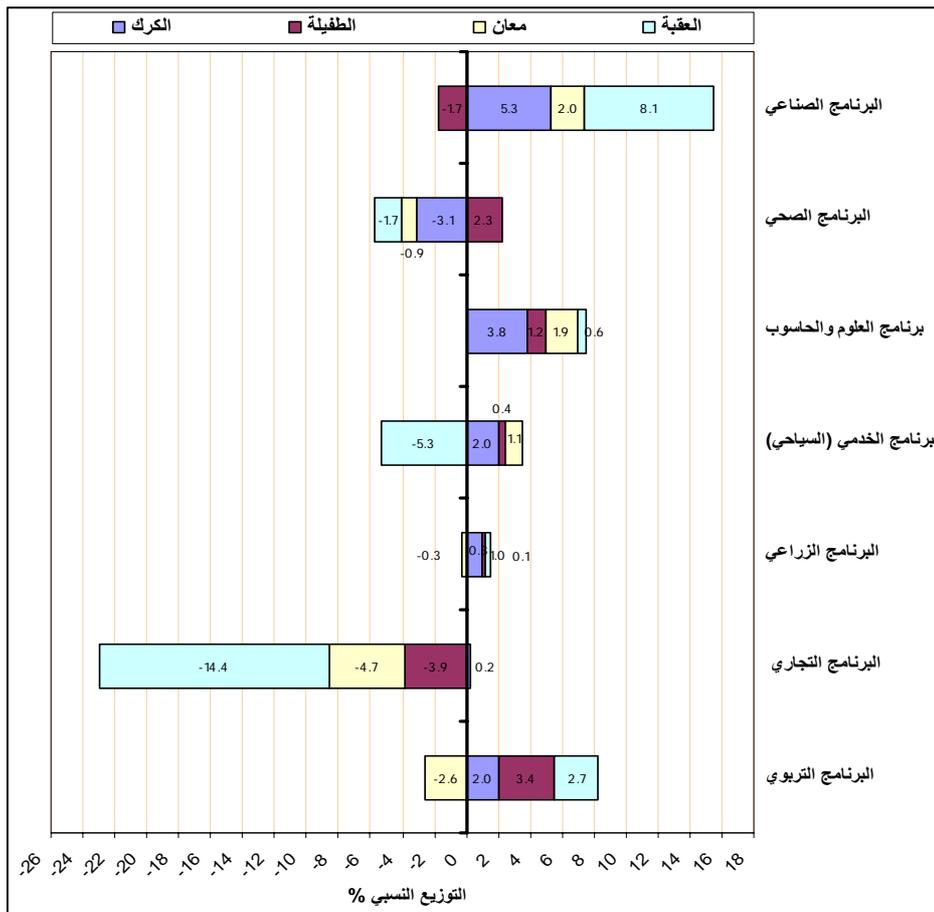
فيما تدل المؤشرات العامة لفرص العمل المستحدثة على أن القطاع الخاص في الأردن ساهم في توظيف ما نسبته ٦٥% من صافي فرص العمل المستحدثة خلال العام ٢٠١١، والمقدرة بنحو ٣٥ ألف فرصة عمل، وأن فرص العمل التي يستحدثها القطاع الخاص أكثر شمولية للتخصصات التعليمية مقارنة بفرص العمل التي يتسحدثها القطاع العام، والتي تكون غالباً في تخصصات الإدارة العامة والدفاع والقطاع التعليمي والصحي، وتوجد مساهمة من قبل

بعض المنظمات والهيئات الدولية في استحداث الوظائف ولكنها بنسبة ضئيلة جداً، (مديرية المسوح الأسرية، ٢٠١٢، ص ١٦). ونجد أيضاً أن لدى القطاع الخاص قدرة أكبر أيضاً على استقطاب الأيدي العاملة، والتأثير على حركة العمالة بين المحافظات، وخاصة عند توفر الوظائف الملائمة من خلال إقامة مشاريع استثمارية وأنشطة اقتصادية تنشط من حركة السوق في إقليم جنوب الأردن.

فمثلاً نجد أن نسبة فرص العمل المستحدثة في محافظة الكرك للمقيمين فيها أي مكان عملهم ٧٤,٨% ونسبة ٢٥,٢% للمقيمين من خارج مكان عملهم أي من محافظات أخرى مجاورة، ونسبة فرص العمل المستحدثة في محافظة الطفيلة ٦٥,١% للمقيمين فيها و ٣٤,٩% للمقيمين من خارجها، وفي محافظة معان ٧٧,٦% للمقيمين فيها ونسبة ٢٢,٤% من خارجها، وفي محافظة العقبة ٦٣,١% للمقيمين فيها ونسبة ٣٦,٩% للمقيمين من خارجها، (مديرية المسوح الأسرية، ٢٠١٢، ص ٢٤).

إن مراجعة خطط البرامج التعليمية والتخصصات لمستوى الدبلوم المتوسط يتطلب إشراك القطاع الخاص لأهمية دوره في توفير فرص العمل للخريجين من كليات المجتمع في إقليم جنوب الأردن، وأن يتوافق التوزيع النسبي للطلبة المسجلين في البرامج التعليمية كحد أدنى مع التوزيع النسبي للبرامج التعليمية للمشتغلين فعلاً من خريجي الدبلوم المتوسط، وهو ما يعكس واقع الطلب على العمل، ويحدد مدى ملائمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل في محافظات إقليم جنوب الأردن.

يوضح الشكل ٣ اتجاه فجوة المواءمة بين التوزيع النسبي للطلبة المسجلين مع التوزيع النسبي للمشتغلين من خريجي الدبلوم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة، فالنسب الموجه تعني ضرورة أن يتم زيادة أعداد المسجلين في البرامج التعليمية، وإن النسب السالبة تعني ضرورة تقليل أعداد المسجلين في البرامج التعليمية، وذلك حسب كل محافظة بالنسب نفسها، حيث تبين أن التوزيع النسبي للمشتغلين من خريجي تخصصات البرنامج الصناعي كانت أعلى من التوزيع النسبي للطلبة المسجلين في محافظات الكرك ومعان والعقبة، فيما نجد أن النسبة كانت أقل في محافظة الطفيلة، وربما يعود السبب في ذلك لعدم وجود تخصصات البرنامج الصناعي إلا في كلية واحدة وهي كلية الطفيلة التقنية، وتخصصاتها هي أقرب للتخصصات الصناعية، والتي يحتاجها سوق العمل في باقي المحافظات، مما يعني ضرورة استحداث تخصصات صناعية في محافظات العقبة والكرك ومعان، لأن فجوة المواءمة كانت إيجابية مما يتطلب اتباع سياسات تعليمية توسعية في تلك المحافظات بنسب ٨,١%، ٥,٣%، ٢% على التوالي، في حين كانت فجوة المواءمة سلبية وتتطلب اتباع سياسات تعليمية إنكماشية في محافظة الطفيلة بنسبة ١,٧%.



شكل (٣): إتجاه فجوة المواءمة بين التوزيع النسبي للطلبة المسجلين والتوزيع النسبي للمشتغلين من خريجي الدبلوم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة.

ومن جهة أخرى نجد أن تخصصات البرنامج الصحي كانت تحتاج إلى اتباع سياسات تعليمية إنكماشية في جميع المحافظات، مما يعني تقليل نسب الطلبة المسجلين في هذه التخصصات، بإستثناء محافظة الطفيلة فتحتاج إلى اتباع سياسات تعليمية توسعية في تخصصات البرنامج الصحي وبنسبة ٢,٣%. وهكذا تحتاج تخصصات برنامج العلوم والحاسوب إلى سياسات تعليمية توسعية في جميع المحافظات ودون إستثناء، وتحتاج تخصصات البرنامج التجاري إلى اتباع سياسات إنكماشية في جميع المحافظات دون إستثناء، أما تخصصات البرنامج الخدمي السياحي نجد أنه بحاجة إلى اتباع سياسات تعليمية إنكماشية في محافظة العقبة فقط،

وربما يعود السبب إلى أن كلية العقبة الجامعية تمنح درجتي الدبلوم المتوسط والبيكالوريوس معاً في تخصصات العديد من البرامج التعليمية، والتي منها البرامج التجارية والخدمية والسياحية، وينخفض إقبال أصحاب العمل على توظيف خريجي الدبلوم المتوسط مع وجود خريجي البكالوريوس، ومن جهة أخرى إن أعداد خريجي الكلية من الدبلوم المتوسط تفوق قدرة سوق العمل على إستيعابهم بالمستوى نفسه.

أما تخصصات البرنامج التربوي وبالرغم من وجود فجوة مواءمة إيجابية في ثلاثة محافظات بإستثناء محافظة معان، إلا أن إتباع السياسة التعليمية التوسعية تتطلب أولاً الحذر من تكرار إستحداث بعض التخصصات مثل تربية الطفل والتربية الخاصة فهما التخصصان الوحيدان في محافظة معان ضمن البرنامج التربوي، وإن الحاجة ملحة لتقليص أعداد المقبولين فيها، وثانياً التوجه إلى تخصصات أخرى في إتباع السياسة التوسعية بحيث يتم التدقيق كثيراً في اختيار نوعية وكمية خططها ومناهجها حسب جنس الطلبة وما يحتاجه سوق العمل المحلي. وكما نجد أخيراً أن تخصصات البرنامج الزراعي الوحيد، التي كانت متوافقة نسبياً ومواءمة مع احتياجات سوق العمل في جميع المحافظات، وضمن هذا السياق يمكن القاء المزيد من الضوء على هذا الجانب في كل محافظة على النحو التالي:

محافظة الكرك

إن أعلى نسبة بطالة بين خريجي الدبلوم المتوسط كانت في محافظة الكرك، وتتفاقم مشكلة البطالة بشكل كبير بين خريجي برامج العلوم التربوية والإنسانية والإجتماعية والتجارية والصحية، وفي تخصصات تربية الطفل، والخدمة الإجتماعية، والتربية المهنية، وإدارة الأعمال، ونظم المعلومات الإدارية مع استمرار ضعف النشاط الإقتصادي والإستثماري من قبل القطاع الخاص، والاعتماد على القطاع الحكومي في التوظيف، وكذلك ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، بالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز مشاركتها وتمكينها في الحصول على الوظيفة والانخراط في المهن المتاحة في سوق العمل. ويتطلب ذلك التعاون بين كليات التعليم المتوسط ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات المعنية بشؤون عمل المرأة لمراجعة التخصصات الحالية، ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل الفعلية في محافظة الكرك والمحافظات المجاورة.

كما يشير تقرير ديوان الخدمة المدنية إلى أن تخصصات الدبلوم المتوسط المطلوبة في محافظة الكرك، كانت للذكور في تخصصات مختبرات وتحاليل طبية، وصيدلة، وإحصاء وسجل طبي، وسكرتاريا طبية، وعلوم الحاسب الآلي، وعلوم طب أسنان مساندة، وهندسة التكييف والتبريد والتدفئة، وإدارة المكاتب والمعلومات، واللغة الانجليزية وآدابها. وكانت للإناث في تخصصات مختبرات وتحاليل طبية والقبالة، (ديوان الخدمة المدنية، ٢٠١١، ص ٨٩).

محافظة الطفيلة

يتكرر مشهد محافظة الكرك نفسه في محافظة الطفيلة، حيث تعاني من تفاقم مشكلة البطالة بين صفوف خريجي الدبلوم المتوسط، وخاصة في تخصصات برامج العلوم الإجتماعية، والأعمال التجارية، وذلك بسبب محدودية فرص العمل المستحدثة في سوق العمل من قبل القطاع الخاص، وخاصة في التخصصات التعليمية، التي تقبل عليها الإناث مثل تربية الطفل، وإدارة المستودعات، والأعمال، ونظم المعلومات الإدارية. كما أن كلية الطفيلة التقنية ترفد سوق العمل بتخصصات صناعية يقبل عليها الذكور، وهي مطلوبة في سوق العمل داخل وخارج المحافظة، وتكاد تنعدم فيها البطالة مثل تخصصات تكنولوجيا الإنتاج، وميكانيك المركبات، وتمديدات الكهرباء، والمساحة والهندسة المدنية، ونظم التكييف والتبريد، ومثل هذه التخصصات توائم حاجة السوق المحلي على مستوى المحافظة والإقليم ككل.

ويشير تقرير ديوان الخدمة المدنية إلى أن تخصصات الدبلوم المتوسط المطلوبة في محافظة الكرك كانت للذكور في تخصصات الهندسة الكهربائية، ومختبرات وتحاليل طبية، وهندسة التكييف والتبريد والتدفئة، وكانت للإناث في تخصصات التمريض، وإحصاء وسجل طبي وسكرتاريا طبية، والقبالة، وإحصاء أشعة وتصوير اشعاعي، وتخدير وإنعاش، (ديوان الخدمة المدنية، ٢٠١١، ص ٩٦).

محافظة معان

بالرغم أن محافظة معان تشكل الأكبر مساحة في الأردن، والأكثر جذباً للسياح ليس فقط على مستوى الأردن، وإنما على مستوى العالم ككل لوجود إحدى عجائب الدنيا السبع فيها، وهي المدينة الوردية البتراء في منطقة وادي موسى، والأكثر إمتلاكاً لمخزون المياه العذبة في منطقة الديسة، والأكثر قدرة على انتاج العديد من المحاصيل الزراعية الناجحة جداً مثل التفاح والبطاطا وغيرها، إلا أن هذه المحافظة تعاني بشكل كبير من إرتفاع معدلات البطالة في تخصصات العلوم الإجتماعية، والأعمال التجارية، والقانون، والتربية، والدراسات الإنسانية، والفنون.

ويشير تقرير ديوان الخدمة المدنية إلى أن تخصصات برامج التعليم المتوسط المطلوبة في محافظة الكرك كانت للذكور في تخصصات نظم المعلومات الإدارية والتمريض، وكانت للإناث في تخصصات الاجتماعيات والتمريض والصيدلة، (ديوان الخدمة المدنية، ٢٠١١، ص ١٠١-١٠٥).

محافظة العقبة

تتميز محافظة العقبة بتنوع الأنشطة الإقتصادية فيها، وإمتلاكها مقومات التوسع وجذب الإستثمارات المحلية والعربية والدولية، وكانت الأقدر على توفير فرص العمل في التخصصات، التي يحتاجها سوق العمل، ويزداد الطلب عليها بشكل مستمر في مجالات السياحة، والصناعة، والأعمال التجارية، والخدمات الصحية، بالرغم من وجود بطالة إلا أنها بمعدلات مقبولة مع استمرار زيادة تدفق خريجي كلية العقبة الجامعية لمرحلة الدبلوم المتوسط مع وجود معاناة في

تخصصات تربية الطفل، وإدارة المستودعات، والتي يمكن التوقف عن قبول الطلبة في هذه التخصصات، أو إلغاؤها تدريجياً، والتي يكثر التسجيل فيها من قبل الإناث.

كما يشير تقرير ديوان الخدمة المدنية إلى أن تخصصات دبلوم التعليم المتوسط المطلوبة في محافظة العقبة كانت للذكور في تخصصات علوم مصرفية ومالية، وفنون جميلة، والهندسة الكهربائية، وكانت للإناث في تخصصات مختبرات وتحاليل طبية، وإحصاء وسجل طبي، وسكرتاريا طبية وصيدلة، (ديوان الخدمة المدنية، ٢٠١١، ص ١٠٧).

٥. مناقشة نتائج تحليل اختبار فرضيات الدراسة

تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام اختبارات مربع كاي Chi-Square Tests عند مستوى خطأ يساوي ٥% في اختبار فرضيات الدراسة التالية:

أ. الفرضية الأولى

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع النسبي للمشتغلين من خريجي الدبلوم المتوسط مع التوزيع النسبي للطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة في إقليم جنوب الأردن".

ب. الفرضية الثانية

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع النسبي للمشتغلين مع التوزيع النسبي للمتغلبين عن العمل من خريجي الدبلوم المتوسط حسب البرنامج التعليمي والمحافظة في إقليم جنوب الأردن".

يوضح الجدول (٨) بأن جميع قيم اختبار مربع كاي Chi-Square Test المحسوبة كانت أكبر من القيم الجدولية عند مستوى خطأ يساوي ٥% في اختبار الفرضية الأولى ولجميع البرامج التعليمية، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تؤكد وجود فروق بدلالة إحصائية بين التوزيع النسبي للمشتغلين والتوزيع النسبي للطلبة المسجلين ولجميع البرامج التعليمية، مما يدل على وجود فجوة مواءمة كبيرة نسبياً في توازن سوق العمل المحلي لإقليم جنوب الأردن.

جدول (٨): نتائج إختبارات مربع كاي Chi-Square Tests.

الفرضية الثانية		الفرضية الأولى		نتيجة الاختبار
Asymp. Sig. (2-sided)	Value	Asymp. Sig. (2-sided)	Value	
,٠٠٠	٦٥,٢٧٣	,٠٠٠	١٢٩,٢٦٧	البرنامج التربوي
,٠١٢	١١,٠٢٢	,٠٠٠	٢٤٣,٦١٤	البرنامج التجاري
,٢٥٢	٤,٠٩١	,٠٠٠	٤٢,٧٨٧	البرنامج الزراعي
,٠٠٠	٦٦,٥٨٢	,٠٠٠	٤٨٣,٣١٦	البرنامج الخدمي (السياحي)
,٠٠٠	٥٤,٠٦٤	,٠٠٠	١٠٦,٠٢٨	برنامج العلوم والحاسوب
,٠٠٠	٩٣,٧٧٢	,٠٠٠	٩٢,٠٥٧	البرنامج الصحي
,٠٠٠	١٣٠,٦٤١	,٠٠٠	٥٥٧,٤٠٥	البرنامج الصناعي

كما تبين أيضاً أن جميع قيم اختبار مربع كاي Chi-Square Test المحسوبة كانت أكبر من القيم الجدولية عند مستوى خطأ يساوي ٥% في اختبار الفرضية الثانية ولجميع البرامج التعليمية باستثناء البرنامج الزراعي، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تؤكد وجود فروق بدلالة إحصائية بين التوزيع النسبي للمشتغلين والتوزيع النسبي للمتغلبين عن العمل حسب البرنامج التعليمي، ويدل هذا على وجود فجوة مواءمة كبيرة نسبياً في توازن سوق العمل المحلي لإقليم جنوب الأردن لجميع البرامج التعليمية باستثناء البرنامج الزراعي، الذي كان يتواءم نسبياً مع التوزيع النسبي للمشتغلين في سوق العمل المحلي لإقليم جنوب الأردن، حيث كانت قيمة مربع كاي تساوي ٤,٠٩١ عند مستوى دلالة ٠,٢٥٢ وهي أكبر من ٠,٠٥، مما نقبل بالفرضية العدمية التي تدل على عدم وجود فروق في التوزيع النسبي للمشتغلين والتوزيع النسبي للمتغلبين من خريجي الدبلوم المتوسط في تخصصات البرنامج الزراعي.

ومن جانب آخر نجد أن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في الأردن تفتقر إلى البرامج والسياسات المعنية في تحقيق المواءمة في سوق العمل، وذلك لسببين الأول، فهي مجزأة وليست شاملة وفاعلة بكفاية للتصدي إلى قوى سوق العمل وتحدياته، فمثلاً وضعت سياسات خلق فرص العمل بشكل منفصل عن السياسات الضريبية، مما أدى إلى اعتماد نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في المناطق التنموية، التي تؤدي إلى توليد فرص عمل ووظائف ذات أجور منخفضة، وإن أغلب من يشغلها هم من العمالة الوافدة، ولم يتم توجيه أو تشجيع الاستثمار نحو المشاريع، التي تؤدي إلى توليد فرص عمل ووظائف مرتفعة الأجور، والتي يكون أغلب من يشغلها هم من العمالة الأردنية. والسبب الثاني، فإن الاستراتيجية لم تُصنغ برامج وأنشطة عمل تسمح على المشاركة الكاملة لأصحاب المصالح بفاعلية على جميع المستويات الإدارية. كما وينمو حجم القوى العاملة في الأردن بمعدل مرتفع، وإن آخر التوقعات أشارت إلى أن حجم العرض من مجمل قوة العمل سيتضاعف خلال العشرين سنة المقبلة تقريباً ليرتفع من

١,٢٧ مليون شخص في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٢,٣٦ مليون شخص في العام ٢٠٢٥، .
(Ibrahim and Thoraya .2009. P26)

سادساً: النتائج والتوصيات

ما زال الإنفاق على برامج التعليم المتوسط في الأردن يلبي حاجات إجتماعية أكثر من حاجات سوق العمل، ويدخل في حساب الإنفاق الإستهلاكي، مما تتطلب هذه المرحلة بشكل جدي إلى تغيير فلسفة إشباع الحاجات والرغبات السلوكية لدى المواطن والمجتمع والحكومة لتصبح أكثر عقلانية، بحيث يكون إنفاقها على التعليم إنفاقاً إستثمارياً يلبي حاجات سوق العمل، وبالتالي سيساهم هذا الإنفاق في زيادة الإنتاج والنمو الإقتصادي لكل فئات المجتمع، وسيكون لمخرجات نظام التعليم المتوسط بمستوياته المختلفة دوراً فاعلاً في الإقتصاد الوطني، (مدحت القرشي، ٢٠٠٧، ص ١٦٩).

إن المتتبع لعملية تطوير البرامج التعليمية لمرحلة الدبلوم المتوسط في الأردن يجد أنها لم تستجب بفاعلية لمتطلبات سوق العمل المحلي، ولم تتمكن من تحقيق الشراكة الفعلية مع القطاع الخاص في جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية، والتي تنظر إلى كفاية الأيدي العاملة المتخصصة تقنياً وفنياً في المهن والأعمال الصناعية، وخاصة في الأعمال التي تكثف من تشغيل الإناث، والتي يمكن تحفيزها بعناية بإيجاد آلية تساهم في زيادة دمج المرأة في المجتمع المحلي، وانخراطها في العمل، بحيث تتضمن برامج تدريبية تعزز وتمكن المرأة إقتصادياً وإجتماعياً، كعنصر منتج وفعال في المجتمع الأردني.

يتركز نمو الطلب على الأيدي العاملة من مخرجات نظام التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن في القطاعات الإقتصادية الأكثر توطناً لرأس المال والعمالة، ففي محافظتي معان والعقبة يتركز التوطن في قطاعات السياحة والسفر والخدمات، والنقل البري، والشحن البحري، وفي محافظتي الكرك والطفيلة في قطاعات الصناعة الاستخراجية، والتحويلية، وفي الشوبك ومعان في قطاعات الزراعة والسياحة، وهكذا.

النتائج

١. يتزايد إتجاه إقبال الطلبة على التسجيل في برامج الدبلوم المتوسط في محافظة العقبة ويتناقص في محافظات الطفيلة والكرك ومعان، وخاصة في البرامج التجارية والسياحية والصناعية.
٢. تشكل نسبة الطلبة المسجلين في كليات التعليم المتوسط من الذكور ٣٩,٧% ومن الإناث ٦٠,٣%، وكانت أعلى نسبة إناث في محافظة الكرك ٢٣,٢%، وأعلى نسبة ذكور في محافظة العقبة بنحو ١٨,٨%، وذلك من مجمل الطلبة المسجلين في جميع كليات التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن.

٣. إن ٥٠,٦% من مجمل طلبة الدبلوم المتوسط مسجلين في البرنامج التجاري، وأغلبهم في كليتي العقبة والكرك، ويليه البرنامج التربوي بنسبة ٢١,٢%، وأغلبهم في كليتي معان والكرك، ثم البرنامج الصحي بنسبة ١٥,٦%، وأغلبهم في كلية الكرك، ثم البرنامج الخدمي (السياحي) ٥,٥% وجميعهم في محافظة العقبة، ثم البرنامج الصناعي ٣,٦% وجميعهم في محافظة الطفيلة، والبرنامج الزراعي ١,١% وجميعهم في محافظة معان، وبرنامج العلوم والحاسوب ٢,٣% في محافظتي العقبة والطفيلة.
٤. أثرت زيادة عدد الجامعات في إقليم جنوب الأردن وتحفيض معدلات القبول فيها إلى ٦٠%، سلباً على إقبال الطلبة للتسجيل في برامج الدبلوم المتوسط من جهة، وأدت إلى زيادة نسب البطالة بين صفوف خريجي الدبلوم المتوسط من جهة أخرى.
٥. يوجد تركيز مكاني لبعض التخصصات في إقليم الجنوب، حيث نصف طلبة البرنامج التربوي، وتلثي طلبة البرنامج الصحي في محافظة الكرك، إلا أن بعد المسافة وإرتفاع تكاليف النقل والإقامة تقف عائقاً أمام حرية إنتقال الطلبة بين المحافظات، كما انعكس ذلك على التركيز المكاني للمتغطين عن العمل.
٦. بلغ مجمل عدد القوى العاملة من خريجي الدبلوم المتوسط في إقليم جنوب الأردن ١٥١٥١ عاملاً خلال العام ٢٠١٠، وكان توزيعهم بنسبة ٤٤,٧% في محافظة الكرك، وبنسبة ٢٣,٦% في العقبة، وبنسبة ١٩,٥% في معان، وبنسبة ١٢,٢% في الطفيلة. فيما كان عدد المشتغلين منهم ١٢٧٠٠ فرداً بنسبة ٨٣,٨%، وعدد المتغطين عن العمل منهم ٢٤٥١ فرداً بنسبة ١٦,٢%.
٧. إن ٥٣% من مجمل الإناث المشتغلات في إقليم جنوب الأردن هن في محافظة الكرك، وتلاها في محافظة معان بنسبة ١٩,٩% ثم محافظات العقبة والطفيلة بنسب ١٤,٥% و ١٢,٦% على التوالي. وإن ٣٩,١% مجمل الذكور المشتغلين في إقليم جنوب الأردن هم في محافظة الكرك ٣٩,١% ثم في العقبة ٣٢,٣% ومعان ١٦,٥% والطفيلة ١٢,١%.
٨. تستوعب ثلاثة أنشطة إقتصادية وهي: التعليم، والإدارة العامة، والصحة والعمل الإجتماعي، ما يقارب ثلثي المشتغلين من خريجي الدبلوم المتوسط في إقليم جنوب الأردن، وأغلبهم يعملون في القطاع العام الحكومي ومن الإناث.
٩. أخذ إتجاه التعيينات من خريجي الدبلوم المتوسط في إقليم جنوب الأردن بالتراجع بشكل مستمر، حيث شكلت نسبة المتقدمين للتعين من خريجي الدبلوم المتوسط ٣٠% من مجمل المتقدمين للتعين من المستويات التعليمية الأخرى، فيما شكلت نسبة الذين تم تعيينهم من خريجي الدبلوم المتوسط ٢٠% من مجمل التعيينات في ديوان الخدمة المدنية.
١٠. تؤكد نتائج اختبار مربع كاي للفرضية الأولى على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع النسبي للمشتغلين والتوزيع النسبي للطلبة المسجلين ولجميع البرامج التعليمية، مما

يدل هذا على وجود فجوة مواءمة كبيرة نسبياً في توازن سوق العمل المحلي لإقليم جنوب الأردن.

١١. تؤكد نتائج اختبار مربع كاي للفرضية الثانية على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع النسبي للمشتغلين والتوزيع النسبي للمتغلبين عن العمل حسب البرنامج التعليمي، ويدل على وجود فجوة مواءمة كبيرة نسبياً في توازن سوق العمل المحلي لإقليم جنوب الأردن لجميع البرامج التعليمية باستثناء البرنامج الزراعي، الذي كان يتواءم نسبياً مع التوزيع النسبي للمشتغلين في سوق العمل المحلي لإقليم جنوب الأردن.

١٢. إن ٦٩,٢% من المتغلبين عن العمل تخصصاتهم تتبع لبرنامجين اثنين في كليات التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن، وهي تخصصات البرنامج التربوي، مثل التربية المهنية وتربية الطفل والتربية الخاصة والخدمة الاجتماعية والإقتصاد المنزلي، وتخصصات البرنامج التجاري مثل العلوم المالية والمصرفية وإدارة الأعمال وإدارة المستودعات ونظم المعلومات الإدارية والسكرتاريا وأعمال المكاتب.

التوصيات

١. الربط بين مخرجات نظام التعليم الجامعي المتوسط واحتياجات سوق العمل الكمية والنوعية من خلال إشراك ممثلين عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص في لجنة إستشارية لتطوير البرامج التعليمية وتخصصات الدبلوم المتوسط في جامعة البلقاء التطبيقية.
٢. إنشاء وحدة أكاديمية متخصصة في التعليم التقني والتطبيقي، تعنى بشؤون التخطيط والتطوير لبرامج الدبلوم المتوسط في الكليات العامة والخاصة بإشراف جامعة البلقاء التطبيقية، وأن يكون موقعها في محافظة عمّان العاصمة بسبب تركيز الغالبية العظمى من الكليات العامة والخاصة فيها، وأن يكون لها موازنة مستقلة يتم تمويلها من الإيرادات الذاتية، والموازنة العامة للحكومة، والمساعدات، والمنح الخارجية والمحلية.
٣. مراجعة وتقييم الوضع الحالي للتخصصات بصورة مستمرة وتحديد التخصصات الراكدة والمشبعة لإلغائها أو تجميدها، وإستحداث تخصصات جديدة تواكب حاجة سوق العمل المحلي والكفايات المهنية من المعارف والمهارات الفنية المطلوبة في إقليم الجنوب.
٤. إعادة النظر في مسميات بعض التخصصات الحالية بالتركيز أكثر على تخصصات دقيقة أقرب الى التعليم التقني، والمهني، والحرفي، وتقليل عدد الساعات الدراسية المعتمدة من متطلبات الجامعة الإلزامية والإختيارية وزيادة متطلبات التخصص الإلزامية الدقيقة.
٥. تطوير ودعم برامج الدبلوم المتوسط في بعض التخصصات السياحية والصحية والصناعية، والتي تدرّس في كليات العقبة والطفيلة التقنية مثلاً لتزايد الإقبال عليها وتوفير فرص عمل لخريجها من قبل مشاريع إستثمارية محلية وأجنبية قادرة على النمو والنجاح في مجالات السياحة والصناعة، والحد من بعض التخصصات التربوية والاجتماعية

- والتجارية والزراعية، التي تزيد من تراكم أعداد المتعطلين عن العمل لأن إستمرار التدريس فيها سيكون غير مجدي ويمثل هدراً للموارد البشرية والاقتصادية.
٦. إعادة النظر بشروط القبول والتسجيل بالبرامج التعليمية البكالوريوس والدبلوم المتوسط مع تزايد عدد الجامعات ومناقستها لكليات التعليم المتوسط في إقليم الجنوب في منح درجات علمية بمستويات مختلفة ومتشابهة في الخطط الدراسية للتخصصات فيها، مما يدعو ذلك إلى ضرورة إتاحة فرص التيسير للبكالوريوس في تخصصات محددة وفق خطط دراسية تطبيقية تكاملية ودقيقة ويكون معدلات القبول فيها لكل من حصل على ٦٠% في الثانوية العامة، وقبول كل من يحصل على معدل دون ذلك في برامج الدبلوم المتوسط في تخصصات دقيقة تقنية ومهنية لتخريج فنيين ومساعدين في اختصاصات طبية وهندسية، شريطة أن لا يقل القبول في برامج البكالوريوس عن ٦٥% على النظام الموازي وعن ٧٠% على النظام التنافسي.
٧. ضرورة إعادة النظر في البرامج التعليمية لطلبة الدبلوم المتوسط في إقليم الجنوب وبما يخدم حاجة سوق العمل الحقيقية، وذلك بالتركيز أكثر على حاجة مؤسسات القطاع الخاص من الأعمال والوظائف المهنية في مختلف النشاطات الاقتصادية السائدة في إقليم الجنوب، والتي من أهمها نشاط السياحة وأنشطة المشاريع الإنتاجية (التجارية والخدمية)، وبما يضمن توفير الكفاءات بالكم والنوع المطلوب ليعمل على جذب استثمارات جديدة للإقليم.
٨. تفعيل دور ممثلي النقابات ومجالس الشركات والمؤسسات الصناعية، وذلك للمشاركة مع كليات التعليم المتوسط في إقليم جنوب الأردن في تحديد متطلبات المهن والأعمال المستحدثة في سوق العمل من المهارات والمؤهلات التعليمية من الناحيتين الكمية والنوعية.

المراجع العربية والأجنبية

- البطيخي، وأبو تايه. (٢٠٠١). دراسة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الأردني. المؤتمر الثاني لجمعية رجال الأعمال الأردنية. عمان. الأردن.
- بوطانة، عبدالله. (٢٠٠١). تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال. مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج. الرياض. السعودية.
- النهار، تيسير. (١٩٩٩). دراسة خصائص سوق العمل الأردني. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. عمان. الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة. (٢٠٠٠). الأردن بالأرقام. عمان. الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة. (٢٠٠٩). التقرير التحليلي للنتائج السنوية لمسح العماله والبطاله. عمان. الأردن.

- دائره الاحصاءات العامه (٢٠٠٦). نتائج مسح فرص العمل المستحدثه. عمان. الأردن.
- ديوان الخدمة المدنية. (٢٠٠٩). واقع عملية العرض والطلب على حملة الشهادات الجامعية والدبلوم المتوسط في الخدمة المدنية. عمان. الأردن.
- ديوان الخدمة المدنية. (٢٠١١). دراسة واقع العرض والطلب على التخصصات العلمية في الخدمة المدنية ٢٠١٠-٢٠١١. عمان الأردن.
- ديوان الخدمة المدنية. (٢٠٠٥-٢٠٠٦). دراسة حول واقع القوى البشرية والتنظيم الإداري في الخدمة المدنية الأردنية. عمان. الأردن.
- فرجاني، نادر. (٢٠٠٥). التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية. في كتاب التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- القرشي، مدحت. (٢٠٠٧). اقتصاديات العمل. دار وائل للنشر. عمان. الأردن.
- مديرية الإحصاءات الاقتصادية. (٢٠٠١). إحصاءات العمل في الأردن ٢٠٠٦ - ٢٠١٠. دائرة الإحصاءات العامة. عمان. الأردن.
- مديرية الإحصاءات الاقتصادية. (٢٠١٢). حالة البطالة في الأردن ٢٠١١. دائرة الإحصاءات العامة. عمان. الأردن.
- مديرية الأساليب والمنهجيات الإحصائية. (٢٠١١). التقرير التحليلي لمسح فرص العمل المستحدثة السنوي ٢٠١٠. دائرة الإحصاءات العامة. عمان. الأردن.
- مديرية المسوح الأسرية. (٢٠١٠). مسح فرص العمل المستحدثة- التقري التحليلي. دائرة الإحصاءات العامة. عمان. الأردن.
- مديرية المسوح الأسرية. (٢٠١٢). مسح فرص العمل المستحدثة لعام ٢٠١١ التقري التحليلي. دائرة الإحصاءات العامة. عمان. الأردن.
- المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. (٢٠٠٢). دراسة مسح الموارد البشرية المتوفرة في المملكة وتلك التي تتطلبها عملية التنمية للسنوات القادمة. عمان. الأردن.
- المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. (٢٠٠٩). مشروع المنار. بيانات غير منشورة. عمان. الأردن.
- منظمة العمل العربية. (٢٠١٠). المشروع (٤) المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل. مكتب العمل العربي. البرنامج العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة.
- عماري، نبيل. (٢٠١١). سوق العمل الأردني في ظل الهبة الديموغرافية. العلاقات العربية والدولية. وزارة العمل. الأردن.

- وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي. (٢٠١٠). التقرير السنوي. وزارة العمل. عمان. الأردن.
- وحدة القبول والتسجيل. (٢٠٠٩ - ٢٠٠٠). تقارير إحصائية. بيانات غير منشورة. جامعة البلقاء التطبيقية. السلط. الأردن.
- Anthony, P. Carnevale, Nicole Smith. (2012). The Midwest Challenge: Matching Jobs with Education in the Post-Recession Economy. Georgetown University. Center on Education and the workforce.
- Enric Corominas, Carme Saurina and Esperanca Villar. (2010). The Match between University Education and Graduate Labour Market Outcomes. (Education-Job Match). an Analysis of Three Graduate Cohorts in Catalonia. Students on Higher Education and Graduate Employment. AQU Catalunya.
- Ibrahim, Saif. & Thoraya, El-Rayyesp. (2009). Labour Markets Performance and Migration Flows in JORDAN: Determinants and Effects. European Commission.
- Olga, Rastrigina. (2008). Improving the Match between Skills Supply and labour Market Demand: the Welsh approach. Statements and Comments Stockholm School of Economics in Riga (SSE-Riga). LATVIA.
- Richard, Froeschle. (2010). Labor Supply & Demand Analysis: Approaches and Concerns. TWC Labor Market and Career Information (LMCI).
- Tazeen, Fasih. (2008). Linking Education Policy to Labor Market Outcomes. the World Bank.